الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/13/4/Add.3
٥ شباط/فبراير ١٩٨٦
ARABIC
الاصل: بالعربية

# اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الثالثة عشرة
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
بغداد

البند ٦(أ) من جدول الاعمال المؤقت

Received
17 MAR 1986
ECWA Library

## التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

## الاوضاع والقضايا الرئيسية للزراعة والاغذية في منطقة غربي آسيا

مذكرة من الامانة التنفيذية

86-0250

20

## أولا- الزراعة في الاقتصاد الوطني لاقطار المنطقة

١-١ كانت مساهمة الناتج الزراعي للمنطقة في عام ١٩٨٤ نحو ٦ر٧ في المائة من قيمة الناتج المحلي الاجمالي. وتتباين هذه المساهمة كثيرا فيما بين اقطار المنطقة، اذ بلغ متوسطها قرابة ٢ر٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستة ، وهي تبلغ ١ر٠ في المائة او اقل في هذه الاقطار عدا عمان والسعودية حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي ما يقارب ٣ر٠ في المائة، وحدث هذا التطور مؤخرا، بالنسبة للسعودية، بسبب الاثر المزدوج لانكماش الناتج المحلي الاجمالي ونمو القطاع الزراعي السريع فيها خلال العامين المنصرمين. (الجدول ١).

١-٢ وجدير بالاهتمام انه على الرغم مما هو معروف عن شحة الموارد الزراعية في اقطار المجلس فإن نمو القطاع الزراعي السريع نسبيا الذي تحقق في السنوات القليلة الماضية، خاصة في السعودية ، قد جعل متوسط حصة الفرد من قيمة الانتاج الزراعي في اقطار المجلس يتجاوز ما هو عليه في الاقطار السبعة الاخرى بالرغم من ان القطاع الزراعي يحظى في هذه الاخيرة باهمية أكبر بين القطاعات الاخرى. إذ أن قيمة الناتج الزراعي في اقطار المجلس ، حيث يمثل عدد السكان العاملين في الزراعة ١٥ في المائة من اجمالي السكان ، بلغت ٢١ في المائة من مجمل قيمة الناتج الزراعي في المنطقة.

١-٣ ومن أهم الظواهر التي تسود الوضع الزراعي والغذائي تدني مستويات الاكتفاء الذاتي في المنطقة عموما، على الرغم من بعض المنجزات الهامة التي حققها عدد قليل من الاقطار. ويوضح الجدول (٢) متوسطات صافي نمو الانتاج الزراعي في عدد من الاقطار الزراعية الهامة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤.

جدول (١)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

لعام ١٩٨٤

(مليون دولار)

| | قيمة الناتج الزراعي (١) | الناتج المحلي الاجمالي (٢) | (١) : (٢) % |
|---|---|---|---|
| مصر | ٥٦٦٤ | ٣١٦٥٨ | ١٨ |
| العراق | ٤٥١٦ | ٤٥٦٨٠ | ١٠ |
| الاردن | ٢٣٥ | ٢٧٧٩ | ١١ |
| لبنان | ٢٣٢ | ٢٣٨٣ | ١٠ |
| سوريا | ٣٩٢١ | ١٩٤٧٨ | ٢٠ |
| الجمهورية العربية اليمنية | ٦٥٣ | ٢٧٥١ | ٢٤ |
| جمهورية اليمن الديمقراطية | ٩٨ | ٨٦٥ | ١١ |
| المجموع الفرعي | ١٥٣١٩ | ١٠٦٥٩٤ | ١٤ |
| السعودية | ٣٢٣٤ | ١٠٨١٩٥ | ٣ |
| الامارات | ٣١٢ | ٢٨٧٨١ | ١ |
| عمان | ٢٦٣ | ٨٦٢٥ | ٣ |
| قطر | ٥٧ | ٦٧٠٥ | ١> |
| الكويت | ١٢٤ | ٢٢٤٥٧ | ١> |
| البحرين | ٥٤ | ٥٠١٣ | ١ |
| المجموع الفرعي | ٤٠٣٤ | ١٧٩٧٧٦ | ٢ |
| المجموع العام | ١٩٣٥٣ | ٢٨٦٣٧٠ | ٧ |

جدول (٢)

نمو الانتاج الزراعي والنمو السكاني

١٩٧٤-١٩٨٤

| | نمو الانتاج الزراعي % | النمو السكاني % |
|---|---|---|
| مصر | ١ر٤ | ٢ر٦ |
| العراق | ١ر٢ | ٣ر٥ |
| الاردن | ٦ر٩ | ٣ر٨ |
| لبنان | ٤ر٧ | -٠ر٥ |
| السعودية | ٤ر٠ | ٤ر٦ |
| سوريا | ٦ر٠ | ٣ر٥ |
| الجمهورية العربية اليمنية | ٠ر٧ | ٣ر١ |
| جمهورية اليمن الديمقراطية | -١ر٠ | ٣ر٥ |
| اجمالي منطقة الاسكوا | ٢ر٨ | ٣ر١ |
| العالم العربي | ٢ر٣ | ٣ر٢ |
| العالم | ٢ر٢ | ١ر٨ |

ويلاحظ من هذا الجدول أن قطرين فقط من اقطار المنطقة حققا نموا في قيمة الناتج الزراعي يتجاوز مستويات النمو السكاني ، لذلك فقد تراجعت حصة الفرد من قيمة الناتج الزراعي للاقطار الاخرى ولمتوسط المنطقة ككل ، على عكس الوضع في العالم اجمالا حيث تجاوزت متوسطات نمو الانتاج الزراعي مستويات النمو السكاني.

١-٤ نجم عن هذا الوضع من ناحية، وعن ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغير النمط الغذائي الناتج عن ذلك من ناحية اخرى، تزايد سريع في اعتماد المنطقة على الواردات الزراعية، خاصة لسلع الغذاء الاساسية ، كما هو موضح في الجدول (٣) التالي:

جدول (٣)*

صافي الواردات الزراعية للمنطقة

| الواردات الزراعية | متوسط ٧٤-٧٦ | متوسط ٨٢-٨٤ | (٣) الى (١) % |
|---|---|---|---|
| المقادير (مليون طن) | ١٢ر٥ | ٤١ر٥ | ٣٣٢ |
| القيمة (مليار دولار) | ٣ر٤ | ١٤ر٣ | ٤٣٠ |

(*) الواردات مخصوما منها الصادرات.

بعد أن كانت قيم الواردات الزراعية تمثل في الفترة الاولى ٣ر٤ اضعاف قيم صادراتها، ارتفعت في الفترة الثانية الى حوالي ٩ اضعافها، وتضاعف لذلك صافي الواردات أكثر من ٤ مرات خلال هذه الفترة الوجيزة نسبيا (٨ سنوات) .

١-٥ وقد يكون من المفيد استعراض تطور مقادير هذه الواردات، على مستوى المنطقة، بالنسبة لعدد من السلع الغذائية الاساسية، حيث يوضح الجدول (٤) التالي هذه التطورات:

جدول (٤)

تطورات واردات السلع الغذائية الاساسية

الف طن

| المجموعة السلعية | متوسط ٧٤-٧٦ (١) | متوسط ٨٢-٨٤ (٢) | (٢) الى (١) % |
|---|---|---|---|
| - اجمالي الحبوب | ٧٥٠٠ | ٢٢٠٠٠ | ٢٩٣ |
| (القمح) | ٦٠٠٠ | ١٢٥٠٠ | ٢١٠ |
| (الذرة الصفراء) | ٦٥٠ | ٣٢٠٠ | ٤٩٠ |
| (الشعير) | ١٠٠ | ٤٨٠٠ | ٤٨٠٠ |
| - اجمالي اللحوم | ١٦٥ | ٩٨٥ | ٦٠٠ |
| - الاغنام الحية * | ٢٫٨ | ١١٫٠ | ٣٩٠ |
| - الحليب ** | ١٥٨ | ٦٥٠ | ٤١٠ |
| - السكر | ١٠٥٨ | ٢٧٥٠ | ٢٥٠ |

(*) بالمليون

(**) طازج، مكثف ومجفف

ويلاحظ من الجدول (٤) أن مقادير الواردات ارتفعت بنسب عالية على وجه العموم ، الا أن واردات مجموعتي الحبوب الخشنة (الذرة الصفراء والشعير) المستخدمة في الانتاج الحيواني ، والمنتجات الحيوانية (الالبان واللحوم) قد ازدادت بمعدلات أعلى. الاولى بسبب الاعتماد المتزايد على الحبوب في انتاج الدواجن (الذرة الصفراء) وتغذية الماشية (الشعير) مما يدفع الى الاستنتاج بأن مستويات النمو العالية التي حققتها صناعة الدواجن ، وبدرجة أقل انتاج اللحوم والالبان ، هي في الاساس عمليات تحويلية لمواد أولية مستوردة وليست عمليات نمو حقيقي. أما النمو الكبير في واردات المنتجات الحيوانية المرتفعة الثمن فيعزى الى نمو الدخول الفردية وتغير النمط الغذائي الناجم عن ذلك.

١-٦ ويحتل القمح في مجموعة الواردات الزراعية الواسعة النطاق أهمية خاصة تبرر أن يشار اليه بالسلعة الغذائية ذات الاهمية الاستراتيجية الأولى في المنطقة. ويعزى ذلك الى اجتماع عدد من العوامل لا تجتمع كلها في أية سلعة غذائية اخرى، من أهمها:

(أ) أنه أهم مصدر للطاقة الغذائية إذ يوفر في المتوسط ٤٥ في المائة من الطاقة الغذائية الحرارية للفرد الواحد من السكان (١١٥٠ سعرة في اليوم) ، كما أن استهلاكه بمقادير كبيرة يشمل كافة الشرائح السكانية على اختلاف مستويات دخولها. اضافة الى ذلك فإن الطلب عليه من قبل الفرد الواحد من السكان نما بمتوسط ٤ في المائة سنويا (١٩٧٠-١٩٨٤) وارتفع لذلك متوسط استهلاكه خلال تلك الفترة من أقل من ١٠٠ كغم/سنويا الى ١٧٦ كغم.

(ب) ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي للقمح في تناقص مستمر على مستوى المنطقة، فقد نما انتاجه خلال الفترة المذكورة بمعدل ١ر٦ في المائة بينما نما الطلب عليه بمعدل ١ر٧ في المائة، وانخفضت بذلك نسبة الاكتفاء الذاتي منه من ٤٧ في المائة الى ٣٩ في المائة، حيث تنتج المنطقة في الوقت الحاضر قرابة ٥ ملايين طن وتستورد ١٢ مليون طن.

(ج) انه نظرا لتذبذب انتاج القمح في المنطقة ، خاصة في الاقطار التي تعتمد فيها زراعته على الامطار، من ناحية، ولعدم استقرار اسعاره والمقادير المعروضة منه في الاسواق العالمية، لنفس هذه الاسباب الطبيعية، (في الاقطار ذات الفائض والاقطار المستوردة الرئيسية كالصين والاتحاد السوفيتي)، من الناحية الاخرى ، إضافة الى أن الفوائض من القمح محصورة بعدد قليل جدا من الاقطار فقد اصبح الاعتماد المتزايد على واردات هذه السلعة من المصادر الاجنبية محفوفا بكثير من الاخطار. هذا إضافة الى العوامل غير الطبيعية التي تزيد من هذه المخاطر، كتغير سياسات الانتاج في الدول المصدرة، أو اختلال الوضع الامني.

١-٧ الا أن من الواضح كذلك أن هناك عددا من السلع الغذائية الأساسية الاخرى بدأ يكتسب في الآونة الاخيرة أهمية متزايدة، فبالاضافة الى الاعباء المالية المتزايدة لوارداتها ، فإن احتمالات ارتباك الحصول على واردات كافية منها، وإن تعددت مصادر صادرات الكثير منها ، تبقى احتمالات واردة لأسباب طبيعية أو من صنع الانسان، خاصة وان واردات المنطقة من بعض هذه السلع اخذت تمثل نسبا عالية من حجم التجارة الدولية. فواردات المنطقة من الاغنام الحية مثلا والتي كانت تمثل ٢٨ في المائة من حجم التجارة الدولية قبل ثماني سنوات (متوسط ٧٤-٧٦) ، وصلت مؤخرا الى ٥٦ في المائة من حجم هذه التجارة (متوسط ٨٢-٨٤). وارتفعت الواردات بالنسبة للحوم المذبوحة خلال نفس الفترة من ٣ في المائة الى ١١ في المائة، والحليب (بانواعه) من ٧ في المائة الى ١٢ في المائة والسكر من ٥ في المائة الى ٩ في المائة، والحبوب عموما من ٥ في المائة الى ١٠ في المائة (القمح من ٨ر٥ في المائة الى ١١ر٣ في المائة).

١-٨ مستويات الاكتفاء الذاتي

قد يكون من المفيد ، بعد هذا العرض الموجز لمستويات الطلب والانتاج الزراعي، القاء نظرة فاحصة على الوضع في كل من اقطار المنطقة. وسنورد لهذا الغرض مقارنة بين قيم الناتج الزراعي وصافي الواردات الزراعية (بعد طرح قيم الصادرات) للفرد من السكان ، كمقياس لمستويات الاكتفاء الذاتي في كل من اقطار المنطقة، كما هو مبين في الجدول (٥) التالي:

جدول (٥)

قيمة الطلب الفردي على المنتجات الزراعية

في اقطار المنطقة لعام ١٩٨٤

(دولار للفرد من السكان)

| القطر | من الانتاج المحلي (١) | من صافي الواردات (٢) | اجمالي الطلب الفردي (٣) | (١) الى (٣) % (نسبة الاكتفاء الذاتي) |
|---|---|---|---|---|
| مجموعة (أ) | | | | |
| سوريا | ٣٦٠ | ٣٣ | ٣٩٣ | ٩٢ |
| العراق | ٢٩٨ | ١٤٦ | ٤٤٤ | ٦٧ |
| مصر | ١٢٤ | ٦٥ | ١٨٩ | ٦٥ |
| الجمهورية العربية اليمنية | ١٠٢ | ٨١ | ١٨٣ | ٥٥ |
| الاردن | ٧٠ | ١٢٨ | ١٩٨ | ٣٥ |
| لبنان | ٨٨ | ١٦٩ | ٢٥٧ | ٣٤ |
| جمهورية اليمن الديمقراطية | ٤٧ | ١١٢ | ١٥٩ | ٣٠ |
| متوسط المجموعة (أ) | ١٧٨ | ٨٤ | ٢٦٢ | ٦٨ |
| المجموعة (ب) | | | | |
| السعودية | ٢٩٨ | ٤٨٦ | ٧٨٤ | ٣٨ |
| عمان | ٢٢٢ | ٣٤٠ | ٥٦٢ | ٣٩ |
| الامارات | ٢٤٩ | ٦٤١ | ٨٩٠ | ٢٨ |
| قطر | ١٩٥ | ٧٧٣ | ٩٦٨ | ٢٠ |
| البحرين | ١٣٠ | ٥٠٧ | ٦٣٧ | ٢٠ |
| الكويت | ٧٣ | ٥٨٣ | ٦٥٦ | ١١ |
| متوسط المجموعة(ب) | ٢٥٧ | ٥٠٤ | ٧٦١ | ٣٤ |
| المتوسط العام | ١٩٠ | ١٤٨ | ٣٣٨ | ٥٦ |

يوضح الجدول (٥) عددا من الحقائق ذات الاهمية الكبيرة في تفهم وتقييم الواقع الزراعي على مستوى المنطقة ، ومجموعتيها ( أ وب الورادة في الجدول)، والمستوى القطري، نورد منها ما يلي:

(أ) إن نسبة الاكتفاء الذاتي مقاسة بالمعيار المستخدم في الجدول المذكور ، تبلغ ٥٦ في المائة للمنطقة ككل، و٦٨ في المائة للمجموعة (أ) و٣٤ في المائة للمجموعة (ب) (اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

(ب) ومن الحقائق الهامة والملفتة للنظر التي يبرزها الجدول المذكور ، هو أنه على الرغم من انخفاض مستوى الاكتفاء الذاتي لدول المجلس (المجموعة ب) الى نصف ما هي عليه في اقطار المجموعة (أ) ، فان القيمة المطلقة لمساهمة الناتج الزراعي المحلي للفرد من السكان في هذه المجموعة تتجاوز مساهمة المجموعة (أ) بنسبة كبيرة (٤٤ في المائة)، وذلك خلافا للانطباع الشائع عن محدودية الموارد الزراعية في اقطارها، إذ أن هذه الموارد وإن كانت قليلة بالمقاييس المطلقة، فإنها أكثر وفرة منها في اقطار المجموعة الاخرى بالنسبة للفرد من السكان. وإن انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي في اقطار المجموعة (ب) يعزى بدرجة كبيرة، الى ضخامة الطلب الفردي والنمط الغذائي الذي يستخدم نسبة عالية من المنتجات غالية الثمن. ونلاحظ هذه الظاهرة بوضوح في دراسة الارقام الواردة في العمودين (٢) و (٣) من الجدول (٥)، إذ يبلغ اجمالي قيمة الطلب الفردي من المنتجات الزراعية في المجموعة (ب) حوالي ٣ اضعاف هذه القيمة في المجموعة (أ) (٧٦٠ دولارا مقارنة ب ٢٦٢ دولار) . لذلك فإنه على الرغم من أن الانتاج المحلي في المجموعة (ب) يوفر ٤٤ في المائة أكثر من المجموعة (أ) للفرد الواحد من السكان ، فإن صافي الواردات الزراعية للفرد فيها بلغ ستة اضعاف هذه الواردات في المجموعة (أ). وتدل هذه الارقام على المستوى الغذائي المنخفض في المجموعة (أ) مقارنة بالاستهلاك العالي في المجموعة (ب).

(ج) وتجدر الاشارة الى أن سوريا تحظى بمراكز متميزة بين اقطار المجموعة (أ) والسعودية وعمان والامارات بين اقطار المجموعة (ب) من حيث مقدار مساهمة انتاجها الزراعي للفرد الواحد من سكانها . ومن الملاحظ كذلك أن مصر ، على الرغم من أنها البلد الزراعي الاول في المنطقة من حيث حجم الانتاج الزراعي ومستوى الانتاجية ، الا أن قيمة ما يوفره للفرد الواحد من سكانه تدنت الى المرتبة الثامنة بين اقطار المنطقة (بعد سوريا والعراق والسعودية وعمان والامارات وقطر والبحرين ) بسبب وفرة عدد السكان فيه. فقد مثل عدد السكان في هذا القطر (عام ١٩٨٤) ٤٥ في المائة من اجمالي سكان المنطقة (٤٥٫٧ مليون من ١٠١٫٩ مليون) بينما مثلت قيمة ناتجه الزراعي ٢٩ في المائة من اجمالي ناتج المنطقة (٥٫٧ مليارات دولار الى ١٩٫٤ مليار دولار).

١-٩ واخيرا قد يكون من المفيد الاشارة الى العبء النسبي لصافي الواردات الزراعية على الاقتصاد الوطني في اقطار المنطقة . ويوضح الجدول (٦) الوارد ادناه هذه المقارنات. إذ يتضح من الجدول المذكور أن نسبة هذه الواردات من اجمالي الناتج المحلي (لعام ١٩٨٤) تراوحت بين ٢٧ في المائة كحد اعلى و ٢ في المائة كحد ادنى. يتحمل العبء الاكبر لهذه الواردات اليمن الديمقراطي ٢٧ في المائة ثم كل من لبنان والجمهورية العربية اليمنية ١٩ في المائة، تليها الاردن ١١ في المائة ومصر ٩ر٥ في المائة. وبالنظر الى وفرة الناتج المحلي الاجمالي في الاقطار النفطية فإن عبء هذه الواردات يتراوح بين ٢ في المائة فقط في الامارات الى ٥ في المائة في كل من العراق والسعودية.

جدول (٦)

عبء صافي الواردات الزراعية على الاقتصاد الوطني

(١٩٨٤)

| القطر | صافي الواردات الزراعية (مليون دولار) | نسبتها من اجمالي الناتج المحلي % |
|---|---|---|
| **مجموعة (أ)** | | |
| مصر | ٣٠١١ | ٩ر٥ |
| العراق | ٢٢١٢ | ٥ر٠ |
| الاردن | ٤٣٣ | ١١ر٠ |
| لبنان | ٤٤٧ | ١٩ر٠ |
| سوريا | ٣٥٨ | ٢ر٠ |
| الجمهورية العربية اليمنية | ٥٢٠ | ١٩ر٠ |
| جمهورية اليمن الديمقراطية | ٢٣١ | ٢٧ر٠ |
| متوسط المجموعة (أ) | ٧٢١٢ | ٦ر٧ |
| **المجموعة (ب)** | | |
| السعودية | ٥٢٦٥ | ٥ر٠ |
| الامارات | ٨٠٥ | ٢ر٠ |
| عمان | ٤٠١ | ٥ر٠ |
| قطر | ٢٢٥ | ٤ر٠ |
| الكويت | ٩٩٣ | ٤ر٠ |
| البحرين | ٢١٠ | ٤ر٠ |
| متوسط المجموعة (ب) | ٧٩٠١ | ٤ر٣ |
| المتوسط العام | ١٥١١٣ | ٥ر٣ |

ثانيا- بعض القضايا الزراعية الرئيسية ودور التعاون الاقليمي

٢-١ يبقى الانتاج الزراعي والمجهودات الموجهة نحو تنميته مسؤولية قطرية في الاساس تستند على الموارد والقدرات المتاحة. إلا أن النشاط الزراعي مع ذلك سريع الاستجابة بطبيعته، ربما أكثر من غيره من قطاعات الانتاج، الى المجهودات المشتركة بين الاقطار في المناطق التي تتشابه فيها البيئة الزراعية إضافة الى عدد من العوامل الاخرى التي سيرد ذكرها لاحقا ، مما يوفر لهذا التعاون المبررات الموضوعية الكافية المستندة على قدرته على تحقيق منافع متبادلة للاطراف المتعاونة.

تواجه الزراعة في المنطقة، كما في غيرها من مناطق العالم النامي، عددا ليس بالقليل من المشاكل والمعوقات يمكن تصنيفها الى المجموعات التالية: (١) القضايا المتعلقة بالبيئة الطبيعية واهم مشاكلها في المنطقة ندرة مياه الري وتذبذب هطول الامطار والجفاف الشديد وانتشار الترب الصحراوية غير المنتجة وتملح وتعرية التربة وتدهور القابلية الانتاجية للموارد الطبيعية الاخرى كالمراعي والمصائد البحرية ... الخ، (٢) انخفاض مستوى الانتاجية (الغلة) بسبب انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة، (٣) عوامل اجتماعية تتعلق بكفاءة اليد العاملة الزراعية وتوافر الحاجات الاساسية للمجتمعات الريفية، (٤) عوامل اقتصادية تتعلق بسياسات التسعير وغيرها من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة واثرها في تحقيق عائد مجز وعادل للعمل الزراعي وخلق الحوافز الكافية للعاملين فيه، (٥) عوامل متعلقة بهيكلية النظام الزراعي أي أنظمة حيازة موارد الانتاج وعلاقة هذه الانظمة بكفاءة استخدام هذه الموارد، (٦) عوامل تنظيمية ومؤسسية تتعلق بفاعلية وكفاءة مؤسسات تخطيط وتنفيذ اعمال التنمية الزراعية كالبحوث والارشاد والتعاون والائتمان والتعليم وتاهيل القوى العاملة ..الخ، (٧) توافر البنيات الاساسية المادية اللازمة لخدمة الانتاج الزراعي وتسويق منتجاته وخدمة سكان الارياف.

٢-٢ تحت هذه العناوين الرئيسية تنضوي معظم قضايا الزراعة ، وهي قضايا متعددة ومتشعبة الاطراف ليس في امكان هذا التقرير كما أنه ليس من مهامه الولوج في تفاصيلها. انما كان الهدف من تعدادها تحديد عدد من القضايا الرئيسية التي تستجيب بطبيعتها للعمل المشترك وتتطلب معالجتها الفعالة مثل هذا المجهود. ويمكن تحديد أهم هذه القضايا بما يلي:

(١) اوضاع الموارد الزراعية الطبيعية. تعاني هذه الموارد ، وهي مواد الزراعة الاولية ، ليس فقط من الممارسات غير الرشيدة الواسعة الانتشار، وإنما كذلك من الاهمال النسبي من قبل السلطات المختصة في غمرة التركيز على زيادة الانتاج دونما اهتمام كاف بالاثار السلبية لهذه الممارسات على قدرات هذه الموارد الانتاجية. ومن أهم هذه المظاهر:

- الاستغلال المسرف لمياه الري بسبب استمرار استخدام اساليب ووسائل الري البدائية واثار ذلك في الحد من المساحات الزراعية المتاحة، وفي انتشار ظاهرة تملح الاراضي، وفي انخفاض تصريف مياه الابار الجوفية وازدياد ملوحتها أو جفافها كليا.

- استخدام الالات والمكائن الزراعية غير الملائمة لبيئة المنطقة وما يترتب عليه من انجراف وتعرية التربة.

- الاستخدام الجائر للمراعي الطبيعية واحتطاب الغابات الطبيعية وما يترتب عليه من فقدان للغطاء النباتي الطبيعي كمصدر للرعي وفقدان الحماية التي يوفرها هذا الغطاء للتربة في مساقط مياه الامطار وانجراف هذه المياه مع التربة السطحية الخصبة الى الانهار والبحار بدلا من تخللها طبقات الارض لاعادة شحن مخزونات المياه الجوفية. وتعتبر ظاهرة التصحر الواسعة الانتشار في المنطقة من النتائج المباشرة لهذه الاوضاع.

- انقراض أو خطر انقراض عدد من انواع الحيوانات البرية اللبونة والطائرة بسبب الصيد الجائر باستخدام الاسلحة النارية والصيد في مواسم التكاثر والصيد بدون قيود على الاعداد المسموح بصيدها.

- تلوث مياه الانهار والمياه الجوفية والبحار بالمواد الكيماوية الناجمة عن الاستخدام غير المنظم للاسمدة الكيماوية وللمبيدات الكيماوية المستعملة في مكافحة الاوبئة النباتية ومخلفات الصناعة ... الخ.

- تدني انتاجية العديد من مصائد الاحياء المائية في مياه البحار الاقليمية بسبب الصيد الجائر.

وتجدر الاشارة الى أن البيئة الزراعية في المنطقة تتصف بندرة هذه الموارد من ناحية، وبانها بيئة ذات توازن هش سريع العطب، يمكن أن يصاب بالخلل بسرعة كبيرة تحت تاثير الممارسات الخاطئة بسبب الجفاف السائد في المنطقة. ويلاحظ ذلك على وجه الخصوص في تفاقم ظاهرة التصحر الناجمة عن فقدان هذا التوازن. كما تجدر الاشارة الى أن المستوى الحالي الخطير الذي وصلت اليه الممارسات الجائرة في استغلال هذه الموارد انما هو ظاهرة حديثة نسبيا واكبت النمو السكاني السريع وازدياد الطلب على الغذاء وارتفاع اسعاره مما ادى الى تهافت المنتجين على زيادة الانتاج في غفلة من الرقابة والضوابط والتشريعات الفعالة وقبل أن يتوفر لدى السلطات المختصة الادراك الكافي للنتائج الخطيرة لهذه الممارسات.

ومن الواضح أن العديد من الاجراءات اللازمة لترشيد استخدام هذه الموارد وصيانتها وتطوير قدراتها الانتاجية انما هي مهام قطرية. إلا أنه يتعين كذلك أن يتم الكثير منها في اطار من التعاون بين اقطار المنطقة، خاصة المجموعات المتجاورة منها ومن أهم هذه المجالات:

- الموارد الطبيعية المشتركة كالانهار التي تخترق أكثر من قطر واحد (سوريا والعراق، مصر والسودان )، والسيول الموسمية (شطري اليمن) ، والمياه الجوفية المشتركة (حوض الحماد بين العراق وسوريا والاردن والسعودية، وعدد من هذه الاحواض في الجزيرة العربية مشتركة بين السعودية والكويت وقطر والبحرين )، ومصائد الاسماك البحرية (الاقطار المطلة على الخليج العربي والبحر الاحمر والابيض المتوسط) .. الخ.

- العوامل المؤثرة على الموارد الطبيعية أو الانتاج الزراعي ذات الصفة المتنقلة وأهمها الامراض المعدية والاوبئة المتنقلة، وظاهرة الزحف الصحراوي وظاهرة تلوث المياه المشتركة.

إذ من الواضح أن المجهودات القطرية المنفردة لا تكاد تجدي نفعا في معالجة قضايا الموارد المشتركة والعوامل ذات الصلة المشار اليها، سواء من حيث توزيع هذه الموارد أو ترشيد استخدامها وصيانتها وتطويرها. كما أن آفاق التعاون في قضايا الموارد الطبيعية يمكن أن تمتد الى مجالات اخرى كالمسوحات

المشتركة لهذه الموارد ورصد اوضاعها على أساس دوري منتظم وهي اعمال فنية متعددة الاختصاصات ومعقدة تتطلب قدرات فنية عالية، ولا تتوافر لدى اقطار المنطقة الامكانات الكافية لادائها بالمستوى المطلوب مما قد يبرر انشاء مؤسسات مشتركة متخصصة في هذه الاعمال. كما يمكن أن يمتد هذا التعاون الى تنسيق التشريعات الخاصة باستخدام وصيانة هذه الموارد واستفادة الاقطار من خبرات بعضها البعض الاخر في هذا المجال.

هذا ولا بد من الاشارة اخيرا الى أن التعاون في بعض مجالات الموارد الطبيعية الزراعية في المنطقة قد حظي في السابق ببعض الاهتمام اغلبه في شكل دراسات لبعض الموارد المشتركة قامت بها مؤسسات اقليمية (المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية) أو دولية (منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة)، الا انه لم تتوافر حتى الان القاعدة المؤسسية والمنهجية المنتظمة التي تضمن استمرارية وشمولية هذه المجهودات بدءا من الدراسات المسحية الى البرامج العملية اللازمة لتحقيق اهداف محددة لهذه المجهودات.

ومن المعتقد أن هنالك مبررات كافية لقيام برنامج اقليمي لصيانة الموارد الزراعية الطبيعية تسبقه مشاورات مكثفة في مجالات الاختصاص المختلفة للتعرف على مدى استجابة الاقطار لمثل هذه المبادرة ولرسم الاطار العام لهذا البرنامج المقترح من حيث مجالاته وانماط التعاون الملائمة ودور العمل القطري والمشترك في هذا المجهود.

(٢) تعتبر مسالة تطوير التكنولوجيا الزراعية في المنطقة في نفس أهمية صيانة الموارد الطبيعية . حيث تزايد الاهتمام في الحقبة الزمنية السابقة بالبحوث الزراعية واستنباط التكنولوجيا الملائمة على المستويين القطري والعالمي. فقد سجل على الصعيد القطرى تطور ملحوظ بمؤسسات البحوث الزراعية القطرية، وتم الاهتمام على الصعيد العالمي بانشاء العديد من مراكز البحوث الزراعية الدولية في مناطق العالم النامية، ومنها مركز البحوث الزراعية الدولية في المناطق الجافة (ايكاردا)، ومركزها الرئيسي في حلب، والتي تشمل خدماتها الزراعات الجافة (المطرية) في جزء من منطقة الاسكوا. إلا أن مما يلفت النظر انه بالرغم من الحاجة الواضحة، للتعاون الاقليمي في هذا المجال الهام، فانه لم يحظ على مستوى منطقة الاسكوا (والمستوى العربي ككل) الا باهتمامات جزئية وشكلية.

ومن المعروف أن التكنولوجيا الزراعية الملائمة ينبغي أن تكون وليدة البيئة الطبيعية والاقتصادية الاجتماعية التي تمارس فيها. وهي لذلك، على خلاف تكنولوجيات قطاعات الانتاج الاخرى ، كالصناعة، لا يمكن استيرادها من بيئات متباينة، وحتى ما يستورد منها ينبغي أن يخضع لبحوث تكييفية تضمن ملاءمتها للبيئة الجديدة. ومن المهم الاشارة الى أنه ينبغي ان يحظى رفع الكفاءة الانتاجية في الزراعة، أي نموها الرأسي، وهو حصيلة التطوير التكنولوجي باهتمامات متزايدة بعد أن أصبحت امكانات التوسع الافقي، أي زيادة المساحات الزراعية محدودة للغاية أو معدومة في معظم اقطار المنطقة.

كما اتجهت البحوث الزراعية في الآونة الاخيرة الى أسلوب بحوث النظام المتكامل System Research، الذي يتناول الزراعة كنظام متكامل من عوامل تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وهو تطور هام بالمقارنة بأسلوب بحوث العوامل بصورة منفصلة Factor research الذي كان سائدا حتى زمن قصير. فالبحوث الوراثية التي تهدف الى تحسين انتاجية نوع معين من المحاصيل مثلا تجرى الآن، بموجب هذا النظام الجديد، مع سلسلة بحوث أخرى عن حاجة هذا الصنف الجديد من الماء والسماد ونوعية التربة الملائمة ومقاومته للامراض والاوبئة ..الخ، وتستكمل بعد ذلك، وهو تطور أكثر حداثة، ببحوث اقتصادية واجتماعية للتعرف على التغيرات التي يمكن أن يدخلها هذا الصنف الجديد في النظام الزراعي المستخدم ككل ومتطلباته من العمالة والمدخلات الاخرى وامكانية دخوله واستقراره في هذا النظام أو مدى تغييره له وكلفة وعوائد هذا التغيير. ومن الواضح ان هذه السلسلة الطويلة من البحوث والدراسات اللازمة لاستنباط وتطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة تتطلب قدرات فنية وتنظيمية ومالية كبيرة ، وهي امكانات لا تتوافر بالقدر والمستوى المطلوبين في معظم، بل في أي من أقطار المنطقة. هذا إضافة الى التشابه الكبير في بيئات المنطقة الزراعية، والذي يقترب من التطابق في البيئات الفرعية . فاقطار الخليج العربي تتشابه في البيئة الصحراوية السائدة، ويوجد مثل هذا التشابه في مناطق الزراعة المطرية في اقطار شمالي الجزيرة العربية، وكذلك في المناطق الاروائية في وديان الانهار. لذلك فإن من شأن التعاون في هذا المجال، المبني على أساس بيئي ، أن يعزز هذه البحوث من حيث مستوى الاداء وأن يزيل الازدواجية ويوفر الموارد ويعالج مواطن الضعف السائدة في انظمة وقدرات مؤسسات البحوث القطرية الحالية. ويمكن أن يتم التعاون في هذا المجال على مستويات مختلفة تتدرج من مستوى التشاور وتبادل المعلومات الى مستوى التنسيق ثم الى مستويات الاندماج الذي يتم بموجبها قيام نظام اقليمي موحد للبحوث الزراعية يستند على انشاء مراكز بحوث بيئية مشتركة تغذي شبكة من مراكز البحوث التطبيقية والتكييفية القطرية.

ان هذا الموضوع كسابقه جدير بمبادرة جادة تبدأ بالتشاور بين الاقطار تمهيدا للوصول الى تصور واضح عن طبيعة العمل المشترك الذي ترغب اقطار المنطقة في قيامه بينها.

(٣) التوزيع غير المتوازن لموارد التنمية الزراعية.

اوضحت المقارنات الواردة في الجزء السابق من هذا التقرير (الجدول ٥) أن مستوى الاكتفاء الذاتي الزراعي ، مقيسا بنسبة قيمة الناتج الزراعي المحلي من اجمالي الطلب على المنتجات الزراعية (الناتج المحلي + الواردات)، في قيمة الطلب الفردي الحالية (١٩٨٤) بلغت ٥٦ في المائة للمنطقة ككل ، وكانت بمتوسط ٣٤ في المائة لاقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستة، و ٦٨ في المائة للاقطار السبعة الاخرى (ولو أن هذه النسب تباينت كثيرا في المجموعة الاخيرة إذ تراوحت بين ٣٠ في المائة في اليمن الجنوبي و ٩٢ في المائة في سوريا).

وتشير هذه الارقام الى أن المنطقة ككل ما زالت بعيدة جدا عن تحقيق مستوى مناسب من الامن الغذائي يمكن القبول به والاطمئنان اليه. كما أن امكانات التوسع الكبير في الانتاج الزراعي، خاصة التوسع الافقي، تكاد تنحصر في عدد قليل من اقطار المنطقة يتصدرها العراق، ثم سوريا والسعودية ومصر. وفي هذه الاخيرة تتوافر امكانات التوسع الافقي على الأمد البعيد نسبيا بعد انجاز مشاريع زيادة تخزين مياه النيل التي بدأ البعض منها كاعمال مشتركة بين مصر والسودان. وعلى الرغم من توافر عدد من الدراسات عن امكانات الانتاج الزراعي المستقبلية في اقطار المنطقة فإن المعلومات بهذا الشأن متناقضة وناقصة وهي غالبا غير قابلة للمقارنة العلمية لاختلاف المنهجيات المستخدمة فيها. مما يتطلب التوسع في هذه الدراسات وإحكام توحيد منهجياتها للوصول الى تصورات موثوق بها لهذه الامكانات في المراحل الزمنية القادمة، على أن ترافقها دراسات مكملة لتوقعات الطلب للوصول الى صورة كاملة للموازنة الغذائية في المراحل الزمنية القادمة، والتعرف على قدرة الاقطار ذات الموارد الزراعية الهامة على سد العجز الغذائي في الاقطار الاخرى.

هذا وقد بلغ متوسط الدخل الفردي في الاقطار الاربعة ذات الوزن الزراعي الاهم في المنطقة كما يلي (لعام ١٩٨٤):

| | |
|---|---|
| - السعودية | ١٠٠٠٠ دولار |
| - العراق | ٣٠٠٠ دولار |
| - سوريا | ١٨٠٠ دولار |
| - مصر | ٧٠٠ دولار |

ويشير ذلك الى أن السعودية في وضع افضل لاستغلال مواردها الزراعية المحدودة بطبيعتها، دون حاجة لمساهمة خارجية. كما أن العراق يمتلك امكانات كبيرة لزيادة موارده المالية، إلا أن الظروف الطارئة الحالية وضخامة الاستثمارات اللازمة لاستغلال موارده الزراعية (كانشاء مشاريع خزن المياه وشبكات الري والصرف واعمال استصلاح الاراضي وغيرها من الهياكل الاساسية المادية) تحد من امكانياته الحالية في مجال الاستثمار الزراعي. كما أن من الواضح ان قدرات كل من سوريا ومصر على توفير رؤوس الاموال اللازمة للهياكل الاساسية وللاستثمار الزراعي محدودة. ومن ناحية اخرى فإن لاقطار المنطقة ذات فوائض مالية وهي الاقطار ذات العجز الغذائي الاهم موارد زراعية محدودة للغاية مقارنة بالمستويات العالية للطلب على السلع الغذائية التي بلغتها هذه الاقطار كما سبق بيان ذلك.

وهذه الحالة التي تتميز بعدم التوازن في توزيع موارد التنمية الزراعية، الطبيعية والمالية بين اقطار المنطقة ، تتطلب اطارا مؤسسيا مناسبا قادرا على استقطاب رؤوس الاموال من الاقطار ذات فائض مالي لاستثمارها في الاقطار ذات امكانات زراعية والتي يتوافر فيها الاطار القانوني الملائم لاستيعاب هذه الاموال واستقرارها في مثل هذه الاستثمارات. وهذه مسالة هامة بالنسبة للمنطقة، وهي أكثر أهمية على نطاق العالم العربي ككل. كما أنها مسالة صعبة، لم تحظ في السابق إلا بنصيب متواضع من النجاح على الرغم من عدة محاولات جادة في هذا الاتجاه، أهمها انشاء الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في السودان، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية التي اعدتها جامعة الدول العربية، وانشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات (من الاخطار غير التجارية) وعدد من شركات الاستثمار الزراعية العربية المشتركة (كالهيئة العربية السابق ذكرها) الهادفة الى استثمار فوائض الاموال العربية في الاقطار العربية الزراعية.

ومن المعروف أن توجيه رؤوس الاموال نحو الاستثمارات الزراعية يصطدم بالعديد من المثبطات إذ أن الاستثمار الزراعي بطبيعته أكثر عرضة للمخاطر من عدة أنواع اخرى من الاستثمار، بالاضافة الى ذلك فإنه يحتاج الى توليفة كاملة من المتطلبات التي تضمن له النجاح والاستقرار، وهذه التوليفة التي يمكن أن يطلق عليها «المناخ الاستثماري» بعناصره الفنية، والاقتصادية، والاجتماعية والقاعدة التشريعية والمؤسسية والهياكل الاساسية المادية اللازمة له لا تتوافر، بدرجات مختلفة في الاقطار المختلفة، بالمستوى الذي يتأكد معه اقبال أصحاب رؤوس الاموال على هذه الاستثمارات.

وبالنظر الى اهمية هذا الموضوع البالغة، والى تشعب نواحيه، فإن من المهم القيام بدراسة وافية للتعرف بدقة على معوقات هذ الاستثمارات في الاقطار المختلفة كأساس لاتخاذ اجراءات تهدف الى الحد من هذه المعوقات. ومن المهم قبل اجراء هذه الدراسة المقترحة مراجعة الدراسات والاجراءات السابقة ذات الصلة بالموضوع، كالدراسة المشتركة التي قام بها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ودراسات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وربما عددا من المراجع الاخرى، والتشاور مع المؤسسات ذات الصلة.

ثالثا- <u>انماط التعاون الزراعي ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا</u>

٣-١ لكي يكتب النجاح والاستمرار لاي جهد تعاوني لا بد أن يقوم على أسس تتيح تحقيق منافع متبادلة ومتكافئة للاطراف المتعاونة . كما يجب أن يستند الى قاعدة مؤسسية (وقانونية إن لزم الامر) تحدد اهدافه واساليبه والتزامات الاطراف المشاركة وتوفر له الخدمات الفنية والادارية وترسم له منهجية علمية مستقرة. كما يمكن ان يتم التعاون خاصة، في المجال الزراعي، بمستويات وانماط متدرجة العمق والمدى والالتزام. وعلى الرغم من وجود العديد من المجالات الزراعية - التي سبق ذكر البعض منها - والتي يمكن ان يسفر تعاون الاقطار الوثيق بشانها عن مردودات هامة، إلا أن الاعتبارات العملية تتطلب أن يبدأ مثل هذا التعاون بداية متواضعة في اطار مؤسسي مناسب ثم يتدرج على ضوء التجربة المكتسبة الى مستويات أعلى ومجالات اوسع، استنادا الى اقتناع الاطراف ذات العلاقة المستقاة من تجربتها الواقعية من جدوى وفاعلية هذه المجهودات المشتركة.

وقد حظي التعاون في المجالات الزراعية بالكثير من الاهتمام إذ خاضت تجربته بدرجات متباينة من النجاح معظم التكتلات الاقليمية كالمجموعة الاقتصادية الاروبية، ومجموعة مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون)، ومجموعات من دول امريكا اللاتينية. أما على النطاق العربي فلم ينشأ حتى الآن أي نظام شامل أو شبه اقليمي، عدا التجربة الجديدة لاقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال اتفاقية تعاون شمولية تغطي العديد من القطاعات الاخرى. والمحاولة

الرئيسية التي انجزت في هذا المجال على النطاق العربي هو اعداد «برنامج مراحل وصيغ التنسيق والتكامل الزراعي العربي» (شباط/فبراير ١٩٨٤) الذي لم يتجاوز بعد مرحلة التشاور مع السلطات القطرية. اما المجهودات العربية الاخرى ذات الصلة والتي تتمثّل في عدد من المؤسسات العربية المشتركة المتخصصة في ناحية أو اخرى من المجالات الزراعية فلا تضم جهة تختص بالتنسيق والتكامل الزراعي الفعلي، ومن الواضح استنادا الى ذلك أن هنالك حاجة ماسة الى ترتيبات مؤسسية مناسبة تتيح لاقطار المنطقة استقصاء فرص ومجالات العمل الزراعي المشترك على أسس علمية ومستمرة.

٣-٢ استنادا الى مراجعة الاساليب التي اتبعتها التكتلات الاقليمية وبرنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي المشار اليها سابقا، يمكن أن يأخذ التعاون الزراعي عددا من المستويات المتدرجة العمق والمدى، نورد فيما يلي ثلاثة منها:

الاول: وهو ما يمكن أن يطلق عليه المستوى التشاوري، اذ تنحصر مهام واهداف هذا النمط في تبادل المشورة بين الاقطار المشاركة فيما يتعلق بسياساتها وخططها الزراعية اولا، ثم تحقيق الانسجام والتوافق بين هذه السياسات قدر الامكان. ويمكن أن يؤدي التشاور المنظم والمعمق في هذه المجالات الى تحقيق منافع هامة تؤدي الى ترشيد هذه السياسات والخطط القطرية خاصة في الظروف الحالية التي تتصاعد فيها اهتمامات الاقطار بالقضية الزراعية وما ينجم عن ذلك من تكييف وتطوير مستمر فيها. ومن الجدير بالذكر انه لا يترتب على مشاركة الاقطار في هذا النسق من التعاون أية اجراءات تشريعية أو ادارية خاصة، أو أية التزامات مسبقة او لاحقة نتيجة لمشاركتها فيه، إذ أن أية قرارات أو اجراءات تتخذها الاقطار نتيجة لهذه المشاركة هي قرارات طوعية تستند الى اقتناع الاقطار بجدواها. ويمكن أن يشارك في هذه «المجموعة الاستشارية» اضافة الى ممثلي الاقطار عدد من المؤسسات الاقليمية والدولية ذات الصلة مما يعزز الخبرات القطرية بالخبرات الاقليمية والدولية.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن «اجتماع الخبراء المتعلق بموضوع عوائق انتاج وتوزيع الحنطة» الذي انعقد بدعوة من الاسكوا بين ٩-١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥، أقر توصية بانشاء مثل هذه المجموعة الاستشارية ، واوصى القرار، الاسكوا بمتابعة تنفيذه، وبأداء دور سكرتارية المجموعة عند قيامها.

الثاني: وهو ما يمكن أن يطلق عليه مستوى تنسيق السياسات والخطط الزراعية. ويتطلب هذا التنسيق التشاور المسبق لاقرار هذه السياسات والخطط، لا بعده. ومثل هذا الالتزام يتطلب قاعدة تشريعية تمنحها قوة قانونية ملزمة. ويتبع هذا الاسلوب التعاوني مجموعة الكوميكون، إذ من خلاله يلتزم كل من اقطار المجموعة باهداف انتاجية محددة ضمن هدف اقليمي موحد، ويتم بموجب ذلك تبادل فوائض السلع في اطار الحماية من المزاحمة الاجنبية.

الثالث: وهو نموذج اكثر تطورا من سابقه، يهدف اضافة الى التنسيق المستهدف في النمط السابق الى تحقيق التكامل في الموارد اللازمة للتنمية الزراعية خاصة تكامل الموارد المالية والموارد الزراعية، وهو احد الانماط التعاونية التي اقترحها برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي المشار اليه سابقا.

وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فإن من الواضح أن النمطين المتقدمين (الثاني والثالث) لا يقعان ضمن اختصاصاتها إذ هما من مسؤولية المؤسسات العربية المشتركة، على المستوى الشامل أو الاقليمي بحكم اتفاقيات انشائها وانظمتها القانونية. وبالنظر الى هذه الناحية القانونية ونظرا لاهمية التدرج الحذر في مثل هذه المجهودات فإن من المعتقد أن دور الاسكوا يمكن أن يتركز على انشاء «المجموعة الاستشارية» ودعم نشاطاتها، والاخذ من خلالها بزمام المبادرة فيما يتعلق بالمقترحات الاخرى الواردة في هذا التقرير (المقترحات الثلاثة الواردة في الجزء الثاني).